انعكاسات الأزمة الماليـة العالميـة على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة في دول شمـال إفريقيـا للفترة 2000 – 2013

أ: بيبـي وليـد – جامعة محمد خيضر بسكرة–

د: عبـد الله غـالم – جامعة محمد خيضر بسكرة–

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الدعامة والركيزة الأساسية للدول النامية ذات الاقتصاد الهش، والتي تعاني من تبعات وآثار سلبية ومزمنة من جراء الأزمات الاقتصادية والمالية ذات الطبيعة الدورية، فهو يعتبر من مصادر التمويل المهمة في ظل تداعيات الأزمة لأنه ينشط الاقتصاد ويساهم في زيادة العمالة ويخفض من نسبة المديونية، ومن هذا المنطلق كان ولا بد من دول شمال إفريقيا التي تعاني هشاشة في اقتصادياتها من تفعيل دور الاستثمار الأجنبي عن طريق إيجاد آليات تحفزه وتزيد فاعليته في ظل التداعيات المزمنة للأزمة المالية.

لذا جاء موضوع هذه الورقة البحثية مقاربة نظرية للازمة المالية بين الماضي و الحاضر و في نقطة ثانية تم عرض دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ليليها عرض انعكاسات الأزمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، و في الأخير خلصت الورقة لجملة من الاستنتاجات و تقديم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية عالمية، استثمار أجنبي مباشر، تداعيات، دول شمال إفريقيا.

Résumé:

L'investissement étranger direct est le principale pilier des pays en développement dont l'économie est fragile, qui souffre des conséquences et des effets négatifs et chronique à la suite des crises économiques et financières sont de nature cyclique, il est l'une des sources de financement à la suite de la crise, car il stimule l'économie et contribue à accroître l'emploi et réduire le ratio de la dette , dans ce sens, les pays d'Afrique du Nord qui souffrent de la fragilité des économies devaient activer le rôle de l'investissement étranger en créant des mécanismes motivés et accroître son efficacité à la lumière des conséquences chroniques de la crise financière.

Alors vint le sujet de cette approche sur la théorie de la crise financière, entre le passé et le présent et dans le deuxième point a été le rôle de l'investissement étranger direct dans le développement puis les implications de la crise sur le volume des flux d'investissements directs étrangers dans les pays d'Afrique du Nord, pour terminer à un certain nombre de conclusions et certaines recommandations.

المقدمة:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وعليه فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلية.

وجاءت إشكالية البحث حول: **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة في دول شمـال إفريقيا؟.**

أولا: الأزمة المالية العالمية :

إن الأزمات والتقلبات والنمو والركود هي من مرتكزات ومميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، وكل ما نسعى إليه دائما هو التخفيف من وطأتها، فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها القصيرة نسبيا إلى أزمات مالية عدة (1844، 1857، 1873، 1890، 1893، 1907، 1929)، وبعد الحرب العالمية الثانية أيضا، لمعالجة الأزمة عن طريق التدخل الحكومي لنجدة الاقتصاديات المريضة، باستخدام سياسة مالية توسعية، وبالرغم من كل ذلك فقد استمرت الأزمات بالحدوث!، وربما أن أحد الأسباب المهمة هو الإصرار على إتباع سياسة مالية يعتقد بأنها توسعية، في حين يفترض حدوث تغيير حقيقي في السياسات عند حدوث الأزمات، وبدلا من استقاء الحلول من الأفكار المطروحة آنذاك فإنه يفضل أن تكون الحلول مبنية على أفكار جديدة وسياسات بديلة، إن النظام الائتماني الأمريكي القائم مريض، والآن حان الوقت المناسب لتغيير طريقة عمله وليس ترقيعه، وذلك باستخدام سياسات جديدة بدلا من سياسات استعملت في الماضي ولم تغير شيئا.

1. أسباب نشوء الأزمة المالية * أزمة الرهون العقارية الأمريكية *

تناولت عد دراسات أسباب نشوء الأزمة، ولكن على العموم كانت تنقصها نوع من التخصص، ولعا أهم دراستين للأزمة والتي سوف نتطرق لهما: دراسة ***Taylor*** ، ***Liebowitz***، حيث أن

كل واحد فيهما يفسر الأزمة حسب المنظور الذي يراه صحيحا، حيث تتكلم الدراسة الأولى عن سياسة الحكومة الأمريكية في سوق العقارات بالذات، وتتحدث الثانية عن السياسة النقدية.

2- علاقة السياسة الاقتصادية بالأزمة

الأزمة كما هو معلوم ويتفق عليه الجميع حدثت في سوق العقار أولا ثم استشرت لبقية الأسواق، إن انصهار سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية ليس شيئا جديدا، فقد حدث وأن انصهرت أسواق العقار سابقا في أمريكا وفي المملكة المتحدة في سبعينات القرن الماضي وفي اليابان وفي هونج كونج في تسعينات القرن الماضي، ولكن الأسباب قد تكون مختلفة.

لقد كانت نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الماضي 47 % وقد أصبحت 68 %في عام 2009 أي بعد قرن كامل فقط.

تتم عمليات الإقراض عادة بشكل دقيق للغاية سواء كان في شوق العقار أو في أي سوق آخر، حيث يجب تقييم إمكانية المقترض على سداد الدين، وقد أنشأت الحكومة الأمريكية سوق رهن عقاري ثانوي يسمى ***Subprime***، لغرض زيادة الملكية العقارية لمحدودي الدخل، وذلك عن طريق التدخل الحكومي لتبسيط قواعد الإقراض العقاري

3- التسلسل الزمني للتدخل الحكومي في سوق العقار

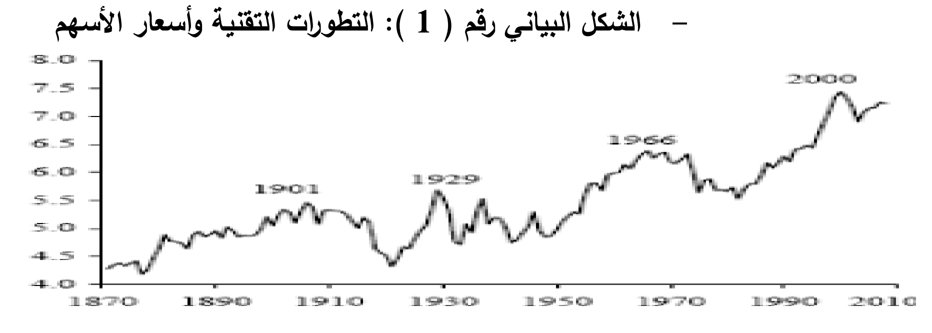
- **بعد الحرب العالمية الثانية:** بدأ السكان البيض مغادرة مراكز المدن والعيش في أحياء سكنية بعيدة خارج المدينة ، لهذا أصدرت الحكومة الأمريكية قانون إعادة الاستثمار **Community Reinvestment Act, 1977** الذي يفرض على البنوك القيام بأعمال مصرفية في مناطق جغرافية واسعة تضم مراكز المدن، ومنعها من ممارسة أعمالها في الأحياء السكنية للبيض حصريا لذلك أصبح دور الحكومة الأمريكية في سوق العقار كبيرا جدا في سبعينات من القرن الماضي.

- عام 1992 تراكمت بيانات إحصائية كثيرة عن عمليات الإقراض، وتعالت أصوات عديدة تطالب بتحليل ودراسة هذه البيانات من منطلق أن هناك تمييزا عنصريا في عملية الإقراض، وقام البنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن بدراسة وتحليل هذه البيانات واستنتج أن الأقليات معرضة للتمييز العنصري من قبل البنوك.

- استخدمت نتائج هذه الورقة لإغراض سياسية حيث كل من ***Liebowitz*** و ***Day*** أنهما صعقا من وضاعة نوعية التحليل الاقتصادي فعندما قاما بإزالة المشكلات المتعلقة بقاعدة

البيانات الإحصائية وإعادة التحليل الاقتصادي وجدا بأن تأثير التمييز العنصري قد اختفى تماما من النتيجة.

– **الشكل البياني رقم (1): التطورات التقنية وأسعار الأسهم**



المصدر: وشاح رزاق، مرجع سبق ذكره، ص23 .

يبدو من خلال الشكل السابق والمأخوذ من البنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو 2008، التغيرات في مقياس وكالة التصنيف الائتماني 500 ***S&P*** ستاند آند بور لأسعار الأسهم وتزامنا مع فترات التطور التقني في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم بعد كل تطور تقني، فمثلا في بداية القرن العشرين عندما انبثق القطار والكهرباء وفي عام 1920 بدأت صناعة السيارات ثم في خمسينيات القرن الماضي ظهر التلفاز ورحلات الفضاء ثم ظهرت الانترنت، كل هذه التطورات التقنية أدت إلى استثمار هائل أدى إلى تطور وارتفاع في أسعار الأسهم ، ويعتبر الاقتصاديين المشتقات المورقة التي تدمج أسعار الرهن العقاري مع أصول أخرى نوعا من هذه الابتكارات التقنية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم.

وصلت أسعار الأسهم قيمتها في الربع الثاني من سنة 2006، فبدأت مشكلة التخلي عن العقارات في الربع الثالث من العام نفسه، فبدأ التخلي عن رهنهم العقاري مباشرة للعقار عند توقف أسعار العقار عن الصعود، حيث انخفضت أسعار العقارات الاسمية بنسبة 1.4% خلال 06 أشهر في سنة 2006، ولكن نسبة التخلي عن الرهن العقاري قد ارتفعت، بنسبة 43 %، ويعتقد أن هذه النسب العالية ليس لها علاقة مباشرة بالركود الاقتصادي لأن الاقتصاد لم يكن في وضع مأساوي في تلك الفترة.

4– آراء مختلفة في مسببات الأزمة حسب ما جاء به Liebowitz في دراسة للبروفيسور Taylor 2008

يقول **Taylor** أن سبب الأزمة في سوق العقار الأمريكي يعود إلى خطأ في السياسة النقدية – سياسة نقدية توسعية –

يكمن الخطأ في السياسة النقدية في تذبذب أو عدم استقرار السياسة وتغييرها بشكل مفاجئ بين فترة وأخرى، خلال مدة طويلة استمرت عدة سنوات، هنا رفع وخفض أسعار الفائدة بشكل مفاجئ ومتكرر، أن التغير في سعر الفائدة صعودا ونزولا بشكل مفاجئ ليس أمرا سلميا، بالإضافة إلى ذلك فقد لوحظ أن أسعار الفائدة انخفضت كثيرا بشكل لم يكن متوقعا أو مفهوما في الفترة من عام 2000 إلى منتصف عام 2004، إن انخفاض الشديد في سعر الفائدة يعني طبعا سياسة نقدية توسعية، وهذا التوسع في النقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تضخم نقدي إما بشكل عام في أسواق معينة وقد نال سوق العقار نصيبا كبيرا منه[1].

5– البنك الاحتياطي الفيدرالي:

لننتقل الآن إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة الأمريكية لحل الأزمة المالية، يؤكد (**ben bernanke**) في خطاب له في 13 يناير من عام 2009 ألقاه في مدرسة لندن للاقتصاد (**london school** of **economics**) على أن المشكلة قد بدأت في سوق العقار الثانوي **subprime**، أي انه يتفق مع الآراء السابقة، و أن هذه المشكلات سببت خسائر مادية جسيمة، و لكنه يعتقد أن ما حدث في سوق العقار هو جزء من المشكلة و ليس المشكلة كلها، فهناك مشاكل تتعلق بتدهور شروط الإقراض كما قال **liebowtiz**، و هناك تقصير في المؤسسات الرقابية و الشركات الخاصة بتقييم البنوك، و هناك تعقيدات كبيرة في الائتمانات...الخ، إن المشكلة التي يركز عليها **bernanke** هي التوقف المفاجئ في الائتمان الذي أدى إلى مشاكل مالية كبيرة.

يعترف **bernanake** بأن السياسة التوسعية النقدية الحالية مقرونة بمخاطر أيضا أهمها ازدياد التضخم النقدي، هذه طبعا مسالة معروفة و قديمة في النظرية النقدية، إذ أن هناك مقايضة بين إسعاف الاقتصاد الذي يحتاج إلى كمية هائلة من النقد مثلما تحتاج ماكينة السيارة إلى الزيت و بين التضخم النقدي الذي ينجم عنها.

تلك هي السياسات و أدوات لها علاقة بكون البنك الاحتياطي هو المقرض الأخير وهذا يعني توفير سيولة نقدية في المدى القصير للمؤسسات المصرفية و البنوك السمعة المالية الجيدة، و هذه ليست سياسة ذات مخاطر عالية، و إنها تخفض من ما يسمى بالمخاطر المنهجية عن

طريق توفير الدعم و الثقة بان البنك الاحتياطي سوف يوفر دعما ماديا مباشرا في حالة فقدان ثقة المستثمرين بالقطاع التمويلي، و هو ما سيغني القطاع عن بيع أصوله بأسعار بخسة قد تسبب اضطرابا ماليا، و هناك أيضا أدوات توفير سيولة نقدية للمقترضين و المستثمرين مباشرة و ليس للبنوك.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية.

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل، والتعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

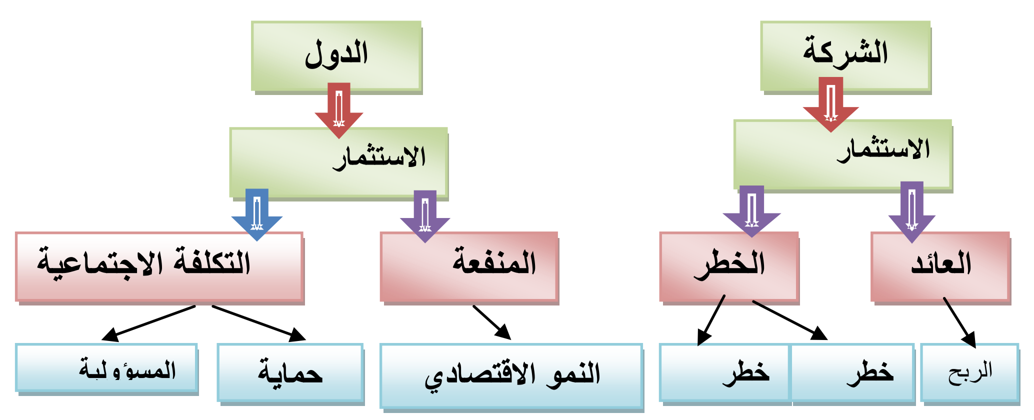
1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

ويعرف **صندوق النقد الدولي (*FMI*)** [(2)]: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

2- دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن القول بأن هناك أسبابًا عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات، ويمكن شرحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الاستثمار



المصدر : بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 03 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002 ، ص 61 .

3- إجراءات خلق مناخ استثماري

3-1 التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية:

حيث يراعى الجانب السياسي كقاعدة أساسية لأي استثمار من خلال الاستقرار السياسي واستقرار السلطة السياسية وإيجاد قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية والمساواة، أما فيما يخص الأوضاع الاجتماعية والثقافية فتتمثل في نمط المعيشة ومستوى التعليم ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ولذلك كان لزاما على الدول المستضيفة تهيأت الظروف الاجتماعية والثقافية بما يتماشى مع ثقافة المستثمر، وضرورة زيادة الاهتمام بالتدريب المهني لزيادة مهارة العمالة[3]، والتدابير الاجتماعية تتمثل خصوصا في معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة والتشغيل ومعدلات تتعلق بالصحة والتعليم.

3-2 التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية:

المحيط الأنسب والملائم لجذب الاستثمارات هو الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي، حيت يتوفر على جميع التسهيلات للمستثمر من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس الأموال وتدعيم الخوصصة الايجابية وتسهيل الإجراءات القانونية بما يتوافق مع التحرير الاقتصادي وتنشيط النظام البنكي الذي يعد من اللبنات الأساسية للانفتاح وتفعيل الأسواق المالية باعتبارها قناة لعبور رؤوس الأموال وتعزيز الرقابة

3-3 التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية:

يجب توفير بعض الحوافز الضريبية والمالية والتي يمكن تلخيصها فيمنا يلي(4):

- التخفيضات الضريبية لفترات معينة والإعفاء الضريبي عند بداية المشروع؛
- توفير القروض بمعدلات تفضيلية وضمان التعويض وتسهيل عمليات التحويل وترك عملية التسعير بقوى العرض والطلب؛
- تشجيع مناطق التجارة الحرة من إعفاءات جمركية ورسومات الاستيراد.

4- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

النقاش حول تطور المفهوم التنموي كان في كل مرة يقود إلى إشكال رئيسي حول طبيعة العلاقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويميل البعض الأخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما.

4-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها زيادة قيمة الإنتاج الكلي ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1% تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد على مستوى الدولة المضيفة تقدر ب .% 0.8 أما بالنسبة ***لواكزيارك*** ***(Wacziarg)*** فان نسبة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام الفردي المقابلة لزيادة تقدر ب % 01 في نسبة استثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام تتراوح بين % 0.3 و0.4 % (4).

4-1-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتدويل مشاريع البحث

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في نقل التكنولوجيا بالنسبة للدول المضيفة، حيث تحتفظ هذه الشركات بأحدث التكنولوجيات والمعارف من أجل تعظيم أرباحها في إطار المنافسة مع المؤسسات المحلية، وفي الدول النامية تتهيأ الشركات المحلية وتترصد الفرصة لتحسين مساراتها الإنتاجية من خلال مراقبة وتقليد ممارسات الشركات متعددة الجنسيات وكذا مشاريع الشراكة التي تشمل الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة) وهناك وسيلة أخرى لنشر التكنولوجيا وهي التعلم عن طريق الاستعمال والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة(5).

4-1-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع من مستوى الأجور في الدول النامية خلال الفترة القصير وتتراوح هذه الزيادة ما بين 10% و20% بعد دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبذلك يمكن القول أن من نتائج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إما توفير فرص شغل جديدة مما سيؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، أو زيادة سقف الأجور للعمال الأصليين في الشركة التي تم نقل ملكيتها إلى الطرف الأجنبي، وفي كلتا الحالتين سينتج عن ذلك تحسين المستوى المعيشي للعمال.

4-1-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية.

يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي، وبالنظر إلى جملة الإجراءات، التدابير، البرامج والسياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من اجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، وذلك بهدف خلق مجتمع مثقف مستوعب للمستجدات في كل الميادين ومؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته وهو ما من شانه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في حد ذاته تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر[6].

4-1-4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

ينجم عن معدل الإنتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لاستقرارها على مستوى الاقتصاديات النامية استفادة الشركات المحلية من عدة ايجابيات منها:

–تحسن إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تطبقها الشركات متعددة الجنسيات؛

– انتقال العمال من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العملية والإدارية الحديثة إلى العمال الناشطين على مستوى الشركات المحلية؛

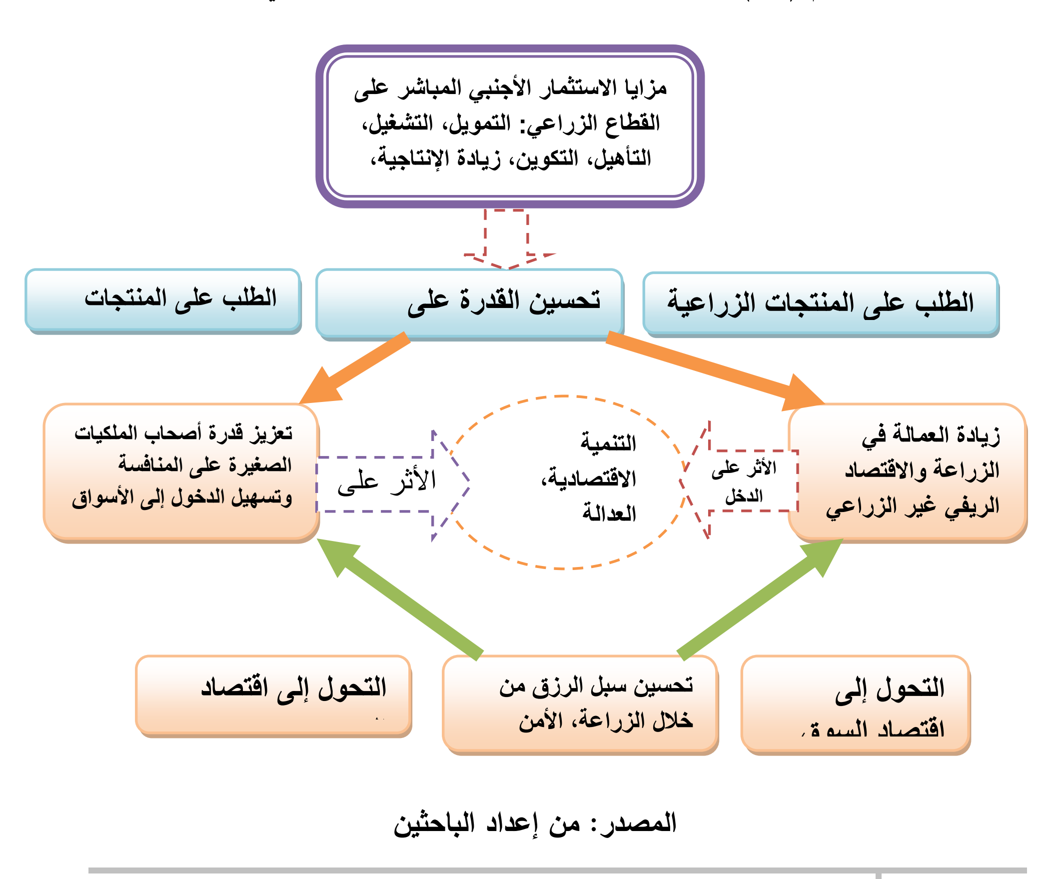
– تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على مورديها المحليين عند التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطية مما يحسن من جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة.

4-1-5 دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

في ظل الازدهار الباهر الذي تشهده الاستثمارات الأجنبية المباشرة يصبح هذا النوع من الاستثمارات الأداة الفعالة التي تكفل تحقيق معظم الأهداف التنموية التي تصبو إليها الدول النامية في القطاع الزراعي خصوصا وأن الدول النامية في أمس الحاجة إلى الاستثمارات العامة والخاصة الأجنبية والمحلية لسد احتياجاتها التمويلية.

وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الزراعي لتصل إلى ما قيمته 3 مليار دولار سنويا في الفترة بين 1990 و 2007 تحت ضغط حاجة الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية، ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية والمياه في الدول النامية.

الشكل رقم (4): أوجه التفاعل بين الزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

تعرضت اقتصاديات دول شمال إفريقيا إلى الأزمة المالية وما ترتب عنها من ركود في اقتصاديات غالبية الدول المتقدمة، ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت من خلالها إلى دول شمال إفريقيا وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي.

1. تأثير الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة 1995- 2013:

تباينت تأثيرات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات دول شمال إفريقيا تبعا لحجم اندماجها في الاقتصاد العالمي، وارتباطها تجاريا بمنطقة اليورو تحديدا، وترتكز الاستثمارات في تونس والمغرب على مجال قطاع الخدمات الموارد الأولية، مقابل تركزها على مجال المحروقات في كل من الجزائر وليبيا، ويشير الجدول رقم (03)، **إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا للفترة 1995 -2013، حيث** عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات بداية من سنة 1995، في كل دول شمال أفريقيا لتصل في سنة الأزمة إلى انخفاض في تونسحيث كانت حجم الاستثمارات في سنة الأزمة 2758.6 مليون دولار، لتنخفض بعد الأزمة في سنة 2009 لتصل 1687.8 مليون دولار، وتبدأ بذلك محطة من الانخفاضات المستمرة لغاية سنة 2012، وتعاود الانخفاض في سنة 2013، أما في المغرب فقد بلغ الاستثمار الأجنبي خلال سنة الأزمة ما يقدر ب 2487.1 مليون دولار، لينخفض بعدها إلى1951.7 مليون دولار معلنا عن بدأ سلسلة من الانخفاضات إلى حد سنة 2011 ليعاود الارتفاع ليصل 3358.0 مليون دولار سنة 2013، أما في الجزائر فقد بلغ سنة الأزمة 2593.0 مليون دولار ويحقق طفرة بعدم تأثره بالأزمة في السنة المالية ليصل إلى 2746.4 مليون دولار، ولكن دوام الحال من المحال فقد تأثر نتيجة الأزمة سنة 2010 ليصل إلى حدود 2301.0، ويبقى في حالة النزول إلى غاية 2013 ليكون في حدود 1691.1 مليون دولار، وعند تحليلنا لتأثير الأزمة على الجزائر نجد أن التدفقات الواردة حققت زيادة عام 2008، سواء بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفة نوعية غير مسبوق لها بما نسبة 516%، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بتدفقات القطاع ذاته سنة 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أضعاف تدفقاته سنة 2007.

ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك لتصل 2746.4 سنة 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاع البتر وكيماويات وتحلية المياه، ثم انخفض بعد ذلك لتصل 2301.0 مليون دولار في سنة 2010، بسب تداعيات الأزمة المالية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة منهم العرب والذين كانوا يرغبون في الاستثمار ، حيث تراجعوا عن قراراتهم بسبب القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لنسبة 51%، من رأس مال المشروع، وعدم فهم بسهولة التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمدته الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية، إضافة إلى قيام الحكومة الجزائرية بتجميد الصفقات القائمة، ومشكل البيروقراطية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال افريقيا للفترة 1995 -2013

الوحدة: مليون دولار

تونس		المغرب		ليبيا		الجزائر		الدول
FDI/GDP	FDI	FDI/GDP	FDI	FDI/GDP	FDI	FDI/GDP	FDI[26]	
1.8980	377.5	0.9008	332.0	0.3128	88.5	--	---	1995
1.6250	351.1	0,7865	322.0	.03571	111.7	0.5752	270.0	1996
1.7525	365.3	3.2333	1207.2	0.2046	67.9	0.5397	260.0	1997
3.0569	668.1	1.0002	400.3	0.4278	127.9	1.2588	606.6	1998
1.6035	367.9	3.4326	1363.9	0.3807	128.1	0.5995	291.6	1999
3.6285	779.2	1.1398	422.0	0.3665	141.0	0.5112	280.1	2000
2.2050	486.5	7.4409	2807.1	0.3905	133.0	2.0238	1107.9	2001
3.5470	820.8	1.1893	480.7	0.6617	145.0	1.8763	1065.0	2002
2.1259	583.6	4.6454	2314.5	0.5451	143.0	0.9338	633.7	2003
2.0495	639.1	1.5708	894.6	1.0723	357.0	1.0335	881.9	2004
2.4265	783.1	2.7787	1654.0	2.2838	1038.0	1.0476	1081.1	2005
9.6228	3308.0	3.7316	2449.4	3.7475	2064.0	1.5318	1795.4	2006
4.1538	1616.3	3.7282	2804.5	6.1435	3850.0	1.2294	1661.8	2007
6.1555	2758.6	2.7983	2487.1	3.9078	3180.0	1.5100	2593.0	2008
3.8775	1687.8	2.1469	1951.7	5.6329	3310.0	1.9884	2746.4	2009
3.4180	1513.0	1.7333	1574.0	2.6642	1909.0	1.3977	2301.0	2010
2.4774	1148.0	2.5619	2588.0	--	--	1.2937	2581.0	2011
4.2186	1603.0	2.8954	2728.0	--	1425.0	0.7109	1499.0	2012
--	1096.0	--	3358.0		702.0	--	1691.0	2013

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 1995 إلى غاية 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)

1. تأثير الأزمة المالية العالمية ميزان المدفوعات:

تأثر ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا وهو ما يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): تأثير الأزمة المالية على ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا للفترة 2001– 2013

الوحدة:مليون دولار

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الجزائر	919,92	12322,4	17680,4	12308,2	434	33954,3	30353,6	28923	21180	11116	8808	4359	7060
ليبيا	-	23836,3	3192,4	16800,7	9380,6	35701,7	28510,3	22170	14945	4616	3402	694	3332
المغرب	-7814,56	-9571,27	-7999,61	-3925,17	-4971,33	-4528,48	-122,04	1411,23	1040,57	970	1581,78	1477	1611
تونس	-3970,04	-3721,38	-3385,75	-2104,44	-1233,75	-1711,25	-916,92	-619,37	-299,28	-442	-730,48	-746	-840

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المنـاخ الاستثماري فـي الدول العربيـة للسنوات: من 2001 إلـى غايـة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- ***Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)***

تأثير الأزمة على الناتج المحلي الإجمالي:

تأثر أداء اقتصاديات دول شمال إفريقيا خلال سنة 2008–2009 بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث يظهر من خلال الجدول رقم 05 تراجع في قيمة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فالجزائر مثلا كانت تبلغ قيمة الناتج المحلي سنة الأزمة ما يقارب 171518.4 دولار، لتنخفض بعدها إلى137745.3 دولار، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية وكذلك بالنسبة لليبيا حيث انخفضت من 95326.56 دولار إلى 68838.15 دولار سنة 2009، ونفس الحال لتونس انخفض من 44855.03 دولار إلى 43455.78 دولار سنة 2009، ويعود سبب ذلك كله نقص الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا نتيجة عزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم في هذه الدول ، وكدك السبب الآخر هو نقص الاستثمار الخاص.

وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول (03): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2002– 2013(الدولار الأمريكي)

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
56760,36	67863,85	85332,52	103198,2	117209,1	135174,5	171518,4	137745,3	161783,2	198538,9	207021	210055,3	الجزائر
21912,65	26235,92	33292,75	45451,48	55076,73	62668,06	95326,56	68838,15	80942,42	40587,26	95801,8	96877,67	ليبيا
40417,64	49822,63	56947,91	59523,8	65640,22	75223,26	88879,24	90907,27	90770,67	99211,39	95991,61	104200,2	المغرب
23141,73	27454,01	31183,95	32272,18	34376,64	38909,9	44855,03	43455,76	44320,84	45980,46	45131,62	47400,61	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 2002 إلى غاية 2014.
- ***Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)***

5. تأثير الأزمة المالية العالمية على التضخم:

تأثرت كذلك اقتصاديات دول شمال إفريقيا من الأزمة من خلال التأثر في حجم التضخم حيث هناك ارتفاع ملحوظ في حجم التضخم نتيجة للأزمة وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم 06.

الجدول (04): تطور معدل التضخم لدول شمال إفريقيا للفترة 1999– 2012

المؤشر سعر الاستهلاك (%)

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
2,65	0,34	4,22	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,67383	4,86299	5,73433	3,91304	4,52176	8,89459	الجزائر
2,65	−2,9	− 8,81	− 9,80	− 2,19	−2,2	2,65	1,46	6,25099	10,3607	2,4599	2,46004	..	..	ليبيا
0,68	1,894	0,62	2,80	1,17	1,49	0,98	3,28	2,04209	3,70732	0,994826	0,987355	0,92236	1,27874	المغرب
2,69	2,962	1,2	2,72	2,71	3,63	2,02	4,5	3,41655	4,9207	3,52481	4,41627	3,6087	5,50435	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 1999 إلى غاية 2014.
- ***Source: World Investment Report 2013 (UNCTAD)***

6. تأثير الأزمة المالية العالمية على تحويلات العاملين بالخارج

لقد كان للأزمة المالية العالمية، تأثيرا واضحا على حجم التحويلات الخاصة بالعاملين من دول شمال إفريقيا في الخارج وقد أدت إلى تقليص حجم التدفقات المالية المحولة إلى دولهم الأصلية وخاصة من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والتي شهدت تصاعد حدة أزمة اليورو، انعكس هذا

بالسلب على العاملين من شمال إفريقيا في منطقة اليورو نتيجة خطط التحسن التي انتهجتها دول اليورو، حيث نجد مثلا أن تحويلات الجزائريين تأثرت بعد الأزمة مباشرة إذ لم تحافظ على وتيرة التصاعد حتى بعد الأزمة حيث بلغت سنة الأزمة 2202ألف دولار، ولكنها تراجعت في سنة 2009 لتأثرها بحدة الأزمة لتبلغ 2058.691 دولار، وتعلن بذلك بداية نزولها إلى غاية سنة 2012 حيث بلغت 1834.078 دولار، وهذا راجع خصوصا إلى سياسة الدول الأوروبية خاصة فرنسا لكونها تحتوي على أغلبية الجالية الجزائرية التي تعتمد على سياسة التقشف وتقليص الوظائف وزيادة الضرائب، أما في تونس فقد عرفت تراجعا طفيفا بعد الأزمة حيث انخفضت من1976,964دولار سنة 2008 لتنزل إلى 1964,489 دولار سنة 2009، ولكنها تعاود الصعود حتى تبلغ قيمة 2198,148 دولار سنة 2012، أما المغرب فقد تأثر كذلك بحدة الأزمة حيث بلغت قيمة التحويلات سنة 2009،أي بعيد الأزمة 6269.542 دولار بعدما كانت في سنة 2008 تبلغ 6895.373 دولار، وتبقى متذبذبة حتى غاية سنة 2012 حيث بلغت 6893,783 مليون دولار، وهذا ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول (07): تطور قيمة تحويلات العاملين في الفترة 2002– 2012 * ألف دولار *

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
1070	1750	2460	2060	1610	2120	2202	2058,691	2044,434	1942,212	1843,078	الجزائر
7	8	10	15	16	–	–	–	–	–	..	ليبيا
2877,153	3613,917	4220,836	4589,542	5451,371	6730,472	6895,373	6269,542	6422,543	7256,318	6893,783	المغرب
1070,313	1250,254	1431,351	1392,673	1510,039	1715,757	1976,964	1964,489	2063,295	2004,499	2198,148	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 2002 إلى غاية 2014

.Source: World Investment Report 2013 (UNCTAD):

7. تأثير الأزمة المالية العالمية على البطالة

تعتبر الأزمة عاملا أساسيا في سوق العمل والتوظيف، وإن اختلفت حدتها من بلد لآخر حسب طبيعة الاقتصاد المتواجد فيها، إلا أنها تؤثر سلبا في حجم العمالة، حيث نجد في تونس أن نسبة البطالة بين الشباب كونه يعد الشريحة الكبرى في المجتمع والمنتجة في آن واحد، قد ارتفعت بعد الأزمة وواصلت ارتفاعها حتى سنة 2011 ببلوغها نسبة 18.9%[(8)]، ويعود ذلك

لعدة أسباب منها التأثر بالأزمة المالية ، وقلة المشاريع الإنمائية وكذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار بتونس إما بسبب الأزمة أو بسبب المناخ الاستثماري خاصة في ظل ثورتهم، أما الجزائر فعكس ذلك فهي في تراجع مستمر غير متأثرة بالأزمة ويعدو ذلك إلى طبيعة اقتصادها الريعي والذي لا يتأثر إلا بتأثر أسعار النفط في العالم، فقد انخفضت من نسبة 10.2% سنة 2009، لتصل 9.8 % سنة 2011، وهذا راجع كذلك إلى المشاريع التي تقوم بها خاصة في تدعيم تشغيل الشاب من مشاريع الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب أو مشاريع CNAC، أما في المغرب فقد كانت إلى حد بعيد مستقرة حيث تباينت بين 9.1 % سنة 2009أ لتصل 9.2 %سنة 2011 وهذا نتيجة لسياسة المغرب الانفتاحية والتي تهدف إلى جلب المستثمر وتنويع صادراتها، وهو ما يعكسه الجدول التالي(9):

الجدول (05): معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا للفترة 2009-2011(%)

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على معطيات إحصائيات مأخوذة من:

الدولة	2009	2010	2011
تونس	13.3	13.0	18.9
الجزائر	10.2	10.0	9.8
ليبيا	18.2	19.5	غ م
المغرب	9.1	9.1	9.2

- منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية، التقرير العربي الثالث، مصر 2012.
- مركز الجزيرة للدراسات، تقارير الاقتصاد العربي، 2013، تباينات حادة وفرص مواتية، متاحة على:
www.alabor.org / http://studies.aljazeera.net

الخاتمة: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار المناسب لنمو القطاعات ذات الميزة النسبية للدول المضيفة خصوصا في حالة توفر شرط ارتفاع ربحية هذه القطاعات كمحفز اقتصادي لتوجه هذه الاستثمارات نحوها

تتنامى التحفيزات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي خصوصا ما تعلق برفع القدرات التشغيلية، تحسين مستوى الأجور، تطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية في حالة توجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات كثيفة العمالة، وهي إحدى أهم الخصائص الديموغرافية للدول النامية.

ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات المالية وهو ما ظهر جليا من خلال دراستنا لمدى تأثير الأزمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا والذي استخلصنا منه **النتائج** التالية:

– تعتبر أزمة الكساد العالمي أول أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغة وهي السبب في تغيير الهيكل المالي للنظام المالي العالمي.

– أزمة الرهون العقارية بدأت في عهد روزفلت بإنشائه لشرك . Fannie Mae

– إنشاء شركة فريدي ماك لتكون المنافس ل Fannie Maeوبذلك تكون الشركتان محتكرتان للسوق الرهن العقاري في أمريكا بتزكية من الكونغرس في 1970.

– تعميق جذور الأزمة بعد قرار نيكسون فصل العلاقة بين الذهب والدولار .

– صدرت الأزمة الأمريكية عن طريق الدولار وعن طريق المشتقات المالية وكذلك عن طريق التجارة الدولية لكل من أوروبا واليابان.

– كانت نتائج الأزمة أثر كبير على اقتصاديات الدول المتقدمة بدأب أمريكا بإفلاس كبرى بنوكها ولجوئها للاستدانة.

– توصلنا من خلال دراستنا بأن البنك الفيدرالي كان له اليد الخفية في أزمة الكساد العالمي عن طريق إتباعه سياسة نقدية انكماشية خلافا للأهداف التي أسس من أجلها، وهي توفير السيولة الكافية لتحقيق الاستقرار المالي، حيث قام بزيادة سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية، وهو ما كان السبب في حدوث الركود الاقتصادي لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

– نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الماضي 47 % وقد أصبحت 68 % في عام 2009 أي بعد قرن كامل فقط.

– لم ترتفع نسبة ملكية العقار في أمريكا إلا بتدخل من الحكومة الأمريكية في سوق العقار.

– من خلال ما سبق يظهر جليا أن السياسة الأمريكية في سوق العقار كانت سياسة تدخلية مباشرة في آلية السوق، رغم هدفها النبيل الساعي إلى توفير مساكن للناس، إذا المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق *Deregulation*، كما يفهم الكثيرون وإنما العكس تماما، لقد كان من الأفضل للحكومة إتباع سياسات تحفز على زيادة دخول والإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لبعض الفئات لتمكينها من شراء العقارات.

– تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على دول شمال إفريقيا من خلال نقص في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، تراجع التدفقات المالية الخارجية ، تحويلات العاملين، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تراجع في معدلات النمو، وكل ذلك نسب متفاوتة لكل اقتصاد على حدى.

– استنتجنا من خلال بحثنا أن الأزمة المالية العالمية تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة.

بعد عرض أهم النتائج المستقاة من البحث نطرح **التوصيات** التالية:

– يجب على دول شمال إفريقيا في إطار سياستها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، فمثلا في الجزائر إلغاء أو تعديل في نسبية 49%، 51،%، لكونها كانت عقبة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي وهذا منا رأيناه من خلال تحليلنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يخص تونس والمغرب فعليها تطوير قطاع السياحة وتطوير قطاع الخدمات وبالموازاة الاهتمام بالصناعة وإقامة علاقات ثنائية سواء مع المغرب أو الجزائر، وتقديم تحفيزات وإغراءات سياحية بالنسبة للدول العربية ذات الثقافة المشتركة لتفعيل دور السياحة فيها.

– إقامة اتفاقيات ثنائية بين دول شمال إفريقيا ومساعدة بعضها البعض فيما يخص المعلومات والإحصاءات، وكذلك محاربة الازدواج الضريبي، ولما لا تكوين قاعدة الكترونية خاصة بدول شمال إفريقيا يكون كبنك معلومات متاح لكل دول شمال إفريقيا، وإقامة أقطاب مشتركة فيما يخص السياحة والخدمات وكذلك أقطاب خاصة في تمويل البترول والغاز ولما لا بأسعار رمزية مقابل توفير تحفيزات للسواح للدول النفطية.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شمال إفريقيا، وإعطائها الفرصة اللازمة للنهوض بحركة التنمية في كل المجالات سواء الصناعية في الدول النفطية أو الخدماتية في الدول السياحية، مع الإهتمام بالنقائص التي يعرفها كل مجال، وكل ذلك يتأتى من خلال المراقبة الدورية للدولة على هذه المؤسسات وتحفيزها ماديا كالإعفاءات الضريبة، أو معنويا عن طريق إدخالها كشريك للدولة في حالة

نجاحها، ووضـع بنك معلومات لهذه المؤسسات علـى مستوى دول شمال إفريقيا لتمكين تعميم المعلومة وبدورها تقوم بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من المعروف على دول شمال إفريقيا كثرة الإجراءات الإدارية والتي بدورها تعيق المستثمر الأجنبي ، ولهذا يجب على دول شمال إفريقيا اختصار تلك الإجراءات ووقتها وكذلك تكلفتها.
- محاربة الفساد المالي والرشوة والتهريب، وكل ذلك يتأتى من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

الهوامش:

1- حسب ***James Tobin***، فإن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى توقع ازدياد التضخم النقدي والتي تجعل الناس تسرع إلى شراء الأصول الثابتة كالعقارات.

2- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية"**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.

3- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" دراسة مقارنة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة التسيير ، 2004، ص 14.

4- عبد المجيد يونس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " واقع وآفاق"**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 17و 18 أفريل 2006 ص 254.

5- Esso Loesse Jacques, **Investissements directs étrangers: Déterminants et influence sur la croissanceéconomique**, revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d’Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005, p 11.

6- الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2005** ، ص ص 29-30.

7- ***FDI :foreign direct investment*** **الاستثمار الأجنبي المباشر**

FDI/GDP : Percentage of Gross Domestic **الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي**

8- منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية، التقرير العربي الثالث، مصر 2012.

9- مركز الجزيرة للدراسات، تقارير الاقتصاد العربي، 2013، تباينات حادة وفرص مواتية، متاحة على الرابط:

www.alabor.org

http://studies.aljazeera.net